التوتر في العلاقات التركية المصرية: السياق الإقليمي وإشكالية النموذج

د. أحمد تهامي عبدالحي
باحث سياسي

مقدمة:

تمر العلاقات المصرية التركية بأزمة غير مسبوقة منذ أحداث الـ 3 يوليو وصلت إلى حد تبادل طرد السفراء بين البلدين وحملات إعلامية متبادلة في الصحافة ووسائل الإعلام وتظاهرات أمام المقرات الدبلوماسية والقنصلية في عواصم البلدين. لقد جاء هذا الانقلاب المفاجئ في العلاقات ليشكل قطيعة مع مسار التقارب والتعاون الذي استؤنف خلال السنوات الماضية، فقد استعادت تركيا حضورها في الداخل المصري بعد تولي حكومة العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، والتوجه الإستراتيجي الذي تبناه الحزب بتطوير وتوثيق العلاقات مع المحيط العربي والإسلامي رغم وجود نظم سلطوية تحكمه مثل نظام حسني مبارك وبشار الأسد والقذافي. وجاء الربيع العربي ليلقي بظلال كثيفة حول هذه الإستراتيجية بعد تكثيف الحكومة التركية لدعمها للتحركات الشعبية التي تطمح نحو التغيير السياسي والديمقراطية مما وضع السياسة التركية في مأزق الصدام مع القوى التقليدية التي طالما سيطرت على صنع القرار في الدول العربية والإسلامية.

ويمكن القول إن العوامل الإقليمية والمحلية والموروث التاريخي تضافرت وتشابكت معًا لتخلق دبلوماسية سياسية بين سلطة الحكم في القاهرة والحكومة التركية، وذلك إلى جانب إشكالية النموذج التركي وآفاق القبول الشعبي الذي يحظى به لدى قطاعات واسعة من المصريين مقابل حالة الرفض والمقاومة التي تجابهها من أطراف تقليدية ونخبوية تخشى من امتداد تأثير هذا النموذج في مصالحها في الداخل المصري.

السياق الإقليمي والدولي للأزمة:

جاء تبادل طرد السفراء بين القاهرة وأنقرة في نوفمبر 2013 ليعكس حالة من التوتر غير المسبوق في علاقات تركيا مع السلطة الحالية في مصر. فلم تكتف تركيا بإبراز التحفظ العميق بل والإدانة العلنية تجاه ما أقدم عليه قادة الجيش من الاطاحه بالرئيس المصري المنتخب، مثلما تجلى في دعوة تركيا وأطراف أوربية لمناقشة احداث فض

رؤية تركية
2013 - 8
107 - 103

رابعة في مجلس الأمن في أغسطس الماضي، وذلك إلى جانب توفير ملجأ وحماية لعدد كبير من مايسمي بقادة المعارضة المصرية في الخارج والشعبية في تركيا الذين يتحركون بحرية، من خلال عقد المؤتمرات وتنظيم الفعاليات، والتي كان أخطرها الإعلان عن تشكيل لجنة قانونية لمطاردة قادة السلطة الحاليه في المحاكم الدولية.

لقد أثار الدعم التركي حكومة وشعبًا للحركة الشعبية المؤيدة لرئاسة مرسي انزعاج السلطة الحاكمة في مصر، خصوصًا بعد تبني الحكومة التركية دعوة مجلس الأمن لمناقشة الوضع المصري اعتصامات رابعة والنهضة في أغسطس الماضي، وهو الأمر الذي أثار مشاعر قلق وغضب عارمة لدى الأتراك وغيرهم من الشعوب العربية والإسلامية الأخرى، مما دفع جماعات تركية لاختراع شعار رابعة الذي أصبح مشهورًا عالميًا ومحليًا في كل من مصر وتركيا بصورة دفعت السلطات المصرية لاستئناف حملة قمع ضد حاملي الشعار أو من يستخدمونه، مثل اللاعب عبدالظاهر السقا الذي تعرض لعقاب صارم من اتحاد الكرة المصري؛ لرفعه شعار رابعة بعد إحرازه هدفًا في تصفيات كأس إفريقيا للكرة.

في المقابل فإن الحكومة المصرية المدعوة من الجيش تجد نفسها في حالة عزلة دولية متنامية، بعد تزايد الإدراك والوعي في وسائل الإعلام الدولية بعملية التزييف المنظمة التي استهدفت تسويق ماحدث على أنه ثورة شعبية، فالسياسات الدموية لقادة السلطة

استعادت تركيا حضورها في الداخل المصري بعد تولي حكومة العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، والتوجه الإستراتيجي الذي تبناه الحزب بتطوير وتوثيق العلاقات مع المحيط العربي والإسلامي

الحالية واستمرار وتصاعد وتيرة الحراك الشعبي والثوري ضد السلطات تساهم في كشف الحقائق عن حقيقة ماحدث، مما يزيد من عزلته ورفضه في الضمير العالمي، خصوصًا في ظل إصرار الدول الإفريقية على تجميد عضوية مصر في الاتحاد الأفريقي، وتحفّظ الدول الأوربية وأمريكا على استقبال الرئيس المؤقت أو قادة الجيش في الغرب. لا شك أن أطرافًا إقليمية مثل تركيا وتونس وبعض الحكومات الإفريقية، خصوصًا جنوب إفريقيا خلقت بيئة دولية معقدة أمام السلطة في مصر والقوى الإقليمية المؤيدة لها مما اضطرها إلى اتخاذ إجراءات ومقاربات متهورة في السياسة الخارجية، مثل طرد السفير التركي، والإصرار على معاقبة حماس والتضييق على قطاع غزة، لإظهار بأس وقوة مفقودين في عيون مناصريها ومؤيديها داخليًا وخارجيًا.

هناك من يذهب إلى ان مصر فقدت دورها الإقليمي، وتقلصت قوتها الناعمة

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان

وتأثيرها إلى حد كبير، حتى بدأت دول الخليج خصوصًا السعودية الداعم الأساسي للسلطة الحالية تبدو في مشهد مرتبك في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة تستنزف أموال دول الخليج تدريجيًّا من دون أفق ملموس على الخروج منها. ولا شك أن دعم دول الخليج للسلطة الجديدة في مقابل الدعم التركي للقوي المعارضة للسلطة الحالية والتي تقودها الإخوان المسلمون وتحالف دعم الشرعية قد أثر سلبيًّا في علاقات تركيا بالسعودية والإمارات مما حدا بتركيا إلى التوجه شرقًا، والتركيز على تحسين العلاقات مع إيران والعراق اللتين تمثلان صعود الهلال الشيعي، على حساب السعودية التي أخذت تفقد تدريجيًّا من نفوذها وحضورها الإقليمي، بفعل التسوية الأمريكية الإيرانية ودعمها لسلطة مصر الحاليه رغم المعارضة الشعبية والإسلامية.

لقد فقدت تركيا حليفًا إقليميًّا مهمًّا يتمثل في الرئيس المصري محمد مرسي، مما قلص من قدرتها على الحركة الإقليمية في ملفات معقدة مثل الملف السوري، فقد كانت العلاقات المصرية التركية تلعب دورًا أساسيًّا في الوقوف كحائط يصد تصاعد نفوذ الهلال الشيعي في منطقة المشرق العربي، ولا شك أن تراجع مصر إستراتيجيًّا بسبب الأزمة الداخلية يتيح لإيران فرصة أكبر لممارسة النفوذ على حساب جيرانها الضعفاء في الخليج العربي، فيما فضلت تركيا اللجوء

إلى تهدئة وتيرة التوتر مع العراق والأكراد وإيران تحسبًا من تقلبات السياسة الإقليمية.

جاء تبادل طرد السفراء بين القاهرة وأنقرة في نوفمبر 2013 ليعكس حالة من التوتر غير المسبوق في علاقات تركيا مع السلطة الحاكمة. فلم تكتف تركيا بإبراز التحفظ العميق بل والإدانة العلنية تجاه ما أقدم عليه قادة الجيش

لقد لجأت السلطة الحاكمة الان في مصر إلى مقابلة التأثير التركي بالانفتاح على دول محسوبة تقليديًّا ضد تركيا ومصالحها الإقليمية، خصوصًا إسرائيل واليونان وقبرص وروسيا. فهذه الدول لديها ميراث عداء تاريخي أو قضايا شائكة وملفات عالقة في العلاقات الإستراتيجية مع تركيا، ولا شك أن السلطات الجديدة في مصر وهذه الدول وجدت نفسها في حالة تقارب ضد العدو التركي. ولكن المصالح المصرية لا تتقاطع بالضرورة مع مصالح هذه الدول إلا جزئيًّا ومؤقتًا، ولا يمكنها أن تستمر على حساب العلاقات الإستراتيجية والثقافية بين الأتراك والمصريين.

إشكالية النموذج التركي في التصور المصري:

هذه الحسابات الإقليمية والدولية لم تكن سوى رأس جبل الجليد الذي أثر سلبيًّا في العلاقات التركية المصرية، ولكن جوهر الأزمة يرتبط بالنموذج التركي التنموي، الذي أثار إعجاب قطاعات واسعة من الشعب المصري، ولكنها تزعج قوى الدولة العميقة وقادة المؤسسة العسكرية. فالقيادة السياسية في تركيا تمكنت بحنكة وذكاء من تقليص نفوذ الجيش في الحياة السياسية بعد نجاحها الاقتصادي الباهر، ونجحت في وضع قادة الانقلابات العسكرية في 1980 و2003 أمام المحاكمة القانونية جراء ما اقترفوه من جرائم وانقلابات على المسار الديمقراطي. النموذج التركي الذي أسسته القيادة التركية في العلاقات المدنية العسكرية يجد قبولًا متناميًّا بين المصريين، حيث تسيطر قيادة مدنية منتخبة تتمتع بثقة وتأييد شعبيين على الجيش، وتفرض عليه نمطًا من أنماط الاحترافية والمهنية بعيدًا عن التورط في الشأن السياسي. ولا شك أن هذا النموذج يزعج بشدة، الذين يخشون من انتشار هذا النموذج في ذهن وعقول المصريين.

ويدعم هذا الشعور بالخطر إدراك قوة ومتانة العلاقات بين الحكومة التركية وقواعدها الاجتماعية والشعبية من جهة، وقوى التغيير والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ومن ناحية أخرى فإن قدرة حزب العدالة والتنمية على إنجاز تحول اقتصادي ونمو باهر في العقد الأخير- يعكس قدرة الأحزاب المحافظة ذات العمق الإسلامي على تقديم نموذج تنموي جديد يختلف عن تجربة حكم العسكر مباشرة، أو من وراء ستار في الدول العربية ومصر التي فشلت اقتصاديًّا واجتماعيًّا في النهوض بأوضاع المواطنين.

يمكن القول إن العوامل الإقليمية والمحلية والموروث التاريخي تضافرت وتشابكت معًا لتخلق دبلوماسية سياسية بين سلطة الحكم في القاهرة والحكومة التركية

في ظل هذا الخصام وتلك القطيعة الرسمية تقوم القوى التقليدية الحاكمة وأدواتها الإعلامية والنخبوية المسيطرة على المجال العام في مصر بإبراز رفضها للنموذج التركي، من خلال إحياء موروث الخلافات التقليدية بين الأتراك والمصريين، وتقديم صورة سلبية في الإعلام عن ميراث الخلافة العثمانية، حتى وصل الأمر بهم إلى الدعوة لمقاطعة الفن والمسلسلات التركية. وفي المقابل تقوم قوى سياسية تركية مثل حزب الشعب الأتاتوركي المعارض بانتقاد موقف حكومة أردوغان، وتحميلها مسؤولية تدهور العلاقات مع سلطة مصر، بسبب دعمها لحكومة الدكتور مرسي ورفضها عزله، وتنديدها بما حدث في رابعة والنهضة.

والخلاصة أن هذا التشابك بين الثقافي والتاريخي من جهة، واختلافات النظم السياسية وطبيعة الصراعات الإقليمية تجعل العلاقات التركية-المصرية تأخذ اتجاهات متطرفة: بأن يكون بينهما إما تعاون وتحالف وثيقان أو توتر وقطيعة سياسية ودبلوماسية، وتظل العلاقات في مجملها في وضع تحولات مستمرة وعدم استقرار حتى استقرار الأوضاع السياسية داخليًا وإقليميًا في المنطقة.